من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخرة يعني التي لا عمل عليها
واحدها ان الا ليست ذات استثنا وانما هي بمعنى غير وهي الاسم المعظم صفة لاسم
لا عتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله
في الوجود ولا شك بان الا هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة
الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى وذكر ان المقصود من هذا الكلام امران
نفي الالوهية عن غير الله تعالى واثبات الالوهية لله تعالى ولا يفيده التركيب حينئذ
كان قيل يستفاد ذكرنا المفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم
هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت
وقد قال به بعض الحنابلة ايضا قال وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه
غير مجمع على ثبوته به فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة القول الثاني وينسب الى الزمخشري
ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد قرر ذلك بتقدير للنظر فيه مجال
ولا يخفى ضعف هذا القول وانما يلزم منه ان الخبر يبني مع لا وهي لا يبنى معها
الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لوجب نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سياتي
والقول الثالث ان الاسم الاعظم مرفوع بالله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقايم الزيدان
فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرره ذكر بان الها بمعنى مالوه من اله اي عبد
فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به عن الخبر كما في
نحو قولنا ما مضروب الا العمران وضعف هذا القول غير خفي لان الها ليس بوصف فلا
يستحق عملا ثم لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول
اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من
مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى لا غالب لكم اليوم ولا تثريب وفي هذا الجواب نظر لان
الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا يعلم ان احدا اجاز
التنوين في لا اله الا الله هذا اخر الكلام على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا
له وجهين احدهما ان يكون على الاستثنا من الظهير في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله
صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا اذا كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر
اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقيته على ثبوت الالوهية لله تعالى والمقصود

الاعظم ثبوت الالوهية لله تعالى بخصوصها ...
كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه ان يكون راجحا
لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم رجحانية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم
الا زيدا انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة بتركيب استويا نحو ما ضربت
الا زيدا فمن ثم قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثنا اولا قالوا
وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل
الابدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرا كان نصب عمر على الاستثنا احسن من رفعه على
البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل وتقرير ذلك
ان يقال الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة الاستثنا ففي
تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار
عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليهم فوجب اخراجه
وكذا حكم الا في الكلام التام غير الموجب ايضا نحو ما قام القوم الا زيدا ومن ثم كان
نحو هذا التركيب غير مفيد مع انها للاستثنا ايضا لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا
من شي قبلها فان كان ما قبلها تاما لا يحتاج الى تقدير والا تعين تقدير شي قبل
الا يحصل الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا التقدير تصحيح المعنى فتبين من
هذا المعنى الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات
الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثنا ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على
ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود
من هذا التركيب الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شي واثباتها لله تعالى
كما تقدم واذا كانت الا موقوفة لمحض الاستثنا لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا
او ابدلنا وذلك انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما بتقدير خبرا
محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات عليه
في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول ذلك الا من مذهبه ان الاستثنا من الاثبات نفي
ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول
لا اله الا الله توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه
لا نزاع في ثبوت الالهية لمولانا جل وعز بجميع العقلا وانما كفر من كفر بزيادة اله اخر
... التوحيد فتامله فقد قال ...

Copyright © King Saud University